



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

20 كانون الاول (ديسمبر) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ "التمويل الدولي" يتوقع إيرادات 936 مليار ريال للسعودية



توقعت أن يتراجع العجز في الموازنة إلى 4.5 في المئة، من الناتج المحلي، وأن يصل إلى 1.9 في المئة بحلول 2022. وعزا المعهد توقعاته تلك على أساس صعود تدريجي في أسعار النفط لتصل إلى 61.2 دولار للبرميل في 2021، مقارنة بـ 60 دولارا العام المقبل، لتصل إلى 62.4 دولار في 2022، و63.7 دولار في 2023. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

توقع معهد التمويل الدولي أن تصل موازنة المملكة العربية السعودية إلى مرحلة التعادل بحلول عام 2023، والتي سيتساوى فيها الإنفاق مع إيرادات الدولة عند 936 مليار ريال. وأظهرت بيانات المعهد، أن إيرادات المملكة ستصل إلى 822 مليون ريال في 2020 مع حجم إنفاق يبلغ 1.02 تريليون دولار، بعجز يبلغ نسبته 7 في المئة، من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2021،

■ الاقتصاد السوداني سيتجاوز المخاطر والتحديات في هوازنة 2020



بالاقتصاد، مبيناً أن المشروع الاقتصادي يأتي بعد ملف السلام في أولويات الحكومة الانتقالية. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أكد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني، إبراهيم البدوي، أن "موازنة الدولة للعام 2020 ستمكّن الاقتصاد السوداني من الانتقال من مرحلة المخاطر والتحديات الماثلة، إلى اقتصاد آخر يعكس قدرات البلاد وإمكاناتها".

ولفت البدوي إلى أن "هناك تطورات مهمة للمواطن السوداني خلال موازنة العام 2020 سيتم الإعلان عنها قريباً"، موضحاً أن "الموازنة المقبلة تمكن الاقتصاد السوداني من الانتقال من اقتصاد المخاطر والتحديات الماثلة بعد الاتفاق على برنامج اقتصادي في 2020، إلى اقتصاد يتحول بموجبه السودان لبلد آخر".

وكشف البدوي عن جهود تبذل مع المجتمع الدولي للحصول على القروض لتمكين الاقتصاد السوداني من استعادة عافيته، مشيراً إلى أن البرنامج الاقتصادي للحكومة يحمل بشرى يستحقها الشعب السوداني الذي عانى كثيراً خلال النظام السابق. داعياً العاملين بالوزارة إلى بذل الجهد والعمل الدؤوب لتحمل المسؤولية للنهوض



الواحد يساوي 37 أوقية)، حيث تم تخصيص 33 مليارا و114 مليونا و417 ألف أوقية للسلطات العمومية وتسيير الإدارات، وتم رصد لأداء الديون العمومية 3 مليارات و276 مليونا و300 ألف أوقية، ورصد نفس المبلغ لأداء الفوائد على القروض. وبلغ حجم النفقات الاستثمارية 23 مليارا و42 مليونا و500 ألف أوقية. ويظهر مشروع قانون الموازنة زيادة نفقات التسيير الجارية لسنة 2020 مقارنة مع قانون المالية المعدل لسنة 2019 بما مقداره 3 مليارات و341 مليونا و971 ألف أوقية، أي بنسبة بلغت 11.23 في المئة. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصريف)

صادق البرلمان الموريتاني، على موازنة العام القادم التي صوت لها 84 نائبا بينما رفضها 13 وامتنع نائب واحد عن التصويت، وذلك من أصل 108 نواب شاركوا في العملية، فيما غاب 49 منهم عن الجلسة. وأعلنت الحكومة أن هذه الموازنة تهدف إلى تحقيق نسبة نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.3 في المئة، وضبط معدل التضخم عند 3.5% في المتوسط السنوي. كما تهدف الموازنة إلى توفير مستوى مريح من الاحتياطات الرسمية، وهو ما قدرته بمدة 5.7 أشهر من واردات السلع والخدمات. وتبلغ الموارد المتوقعة لميزانية العام القادم 60 مليارا و330 مليونا و316 ألف أوقية (1.62 مليار دولار، الدولار

Volume Analysis

